

الأصول في النحو

أراد : ليبكـ وقولُ الآخر : .

(مُخَمَّـدٌ تَفْعُدِ نَفْسُكَ كُلَّ نَفْسٍ ... إذا مَا خِفْتَ مِنْ شَيْءٍ تَبَالَا) .
قال أبو العباس : ولا أرى ذا على ما قالوا : لأنَّ عوامل الأفعال لا تضمُرُ وأضعفها
الجازمة لأن الجزم في الأفعال نظيرُ الخفض في الأسماء ولكن بيت متمم يُحملُ على المعنى
لأنه إذا قال : فاخمشي فهو في موضع فلتَـخُمِشي فعطفَ الثاني على المعنى .
وأما هذا البيت الأخيرُ فليس بمعروف على أنه في كتاب سيبويه على ما ذكرت لك وتقول :
ليقمُ زيدٌ ويقعدُ خالدٌ وينطلقُ عبدُ الله لأنك عطفت على اللام .
ولو قلت : قُمُ ويقعدُ زيدٌ لم يجرُ الجزم في الكلام .

ولكن لو اضطر إليه الشاعر فحملة على موضع الأول لأنه مما كان حقه اللام جازَ وتقول :
لا يقيمُ زيدٌ ولا يقعدُ عبدُ الله لأنك عطفت نهياً على نهْيٍ فإن شئتَ قلت : لا يقيمُ زيدٌ
ويقعدُ عبدُ الله وهو بإعادتك (لا) أوضحَ لأنك إذا قلت : لا يقيمُ زيدٌ ولا يقعدُ عبدُ
الله تبين أنك قد نهيتَ كل واحدٍ منهما على حياله فإذا قلت : لا يقيمُ زيدٌ ويقعدُ
عبدُ الله بغير (لا) ففيه أوجهٌ : قد يجوزُ أن يقع عند السامع أنك أردتَ لا يجتمع
هذان فإن قعد عبدُ الله ولم يقمُ زيدٌ لم يكن المأمور مخالفاً وكذلك إن لم يقمُ
زيدٌ وقعد عبدُ الله .

ووجه الاجتماع إذا قصدته أن تقول : لا يقيمُ زيدٌ ويقصدُ عبدُ الله أي لا يجتمع قيام عبد